«القرصنة البريطانية» بيدق في الحرب الناعمة الأميركية

محمد العمري

من الواضح أن السلوك الأميركي التصعيدي تجاه إيران لم ولن يتوقف، وكان آخر فصل من فصوله والمتمثل بالحصار والضغط الاقتصادي، ذاك الذي تم افتتاحه في الساعات الأولى من صباح الخميس الفائت من قبل البحرية الملكية البريطانية، بالتعاون مع سلطات جبل طارق التابعة للمملكة المتحدة، وبتوجيه من واشنطن بحسب وزير الخارجية الإسباني، حيث تم توقيف واحتجاز ناقلة نفط عملاقة تحمل كميات كبيرة من النفط الخام، بذريعة توجهها إلى مصفاة بانياس في السواحل السورية. الناقلة العملاقة، التي تحمل اسم «غريس ١»، كانت ترفع علم بنما، وهي مملوكة لشركة «Grace Tankers Ltd» التي تتخذ من سنغافورة مركزاً لها.

هذا السلوك البريطاني وبتوجيه أميركي يعبر عن نية واشنطن ليس فقط لاحتجاز الباخرة أو استعراض عضلاتها وإمكانياتها، بل لجعل هذه الحادثة صندوق رسائل سياسية توجهه على مستويين:

الأول مباشر باتجاه سورية وإيران بتوقيت سياسي يحمل الكثير من الدلالات في مقدمتها الضغط على دمشق للقبول بالمقترح الأميركي فيما يتعلق باللجنة الدستورية أثناء زيارة للمبعوث الدولي إلى سورية غير بيدرسون التي بدأت أمس، حيث تسعى واشنطن إلى العودة لإحياء مسار جنيف بدلاً من أستانا ودمج الأخيرة مع المجموعة المصغرة حول سورية برئاسة أميركية، وفرض الميليشيات الانفصالية وفي مقدمتها «قوات سورية الديمقراطية – قسد» ممثلة بذراعها السياسية «مجلس سورية الديمقراطي – مسد» ضمن اللجنة الدستورية بشكل مستقل، فضلاً عن الأهداف الأخرى والمتعلقة بوقف تقدم الجيش السوري في منطقة خفض التصعيد الرابعة وزيادة الحصار المفروض على سورية حتى عام ٢٠٢١، رغم التأكيدات الإيرانية المتكررة بأن الباخرة لم تكن متجهة نحو سورية وكان آخرها تأكيد مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، والمتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، أن ناقلة النفط الإيرانية المحتجزة قرب جبل طارق لم تكن متجهة إلى سورية.

أما الرسالة المباشرة الثانية هي باتجاه إيران وبخاصة بعد الصفعة المؤلمة التي وجهتها الأخيرة لواشنطن على إثر إسقاط الطائرة التجسسية قبالة مضيق «هرمز»، وبالتالي يسعى ترامب أيضاً للضغط على إيران إما للقبول بالجلوس إلى طاولة المباحثات أو وقف سقف تصريحاتها حتى انتهاء موسم الانتخابات الأميركية لكي لا يتعرض ترامب لصفعة مؤلمة تنهي حياته السياسية وتخرجه من البيت الأبيض بهزيمة نكراء. فضلاً عن الانزعاج الأميركي من توصل إيران مع الدول الأوروبية لصيغة تعاون مالي بعيداً عن العقوبات الأميركية، يتعلق بتبادل التجارة والنفط وبات يعرف بـ«نظام اينستكس»، وبالتالي دفع بريطانيا للقيام بهذا السلوك التصعيدي هدفه دك إسفين الخلاف بين الاتحاد الأوروبي ودوله مع طهران لاستهداف العلاقات المتردية بينهما وجلب أوروبا إلى الصف الأميركي.

كما أن واشنطن من خلال هذا السلوك التصعيدي تجاه إيران تبعث برسائل اطمئنان لدول الخليج وبخاصة السعودية والإمارات والكيان الإسرائيلي، مضمون هذه الرسالة بأن أميركا إن لم تقدم على عمل عسكري ضد إيران بعد التصعيد الأخير الذي شهده مضيق هرمز منذ تفجيرات الفجيرة فهذا لا يعني أن واشنطن ستوقف عداءها وصراعها مع طهران وإن كان بوسائل تكتيكية تعتمد على الحرب الناعمة.

كما أن الصين وروسيا هما مستهدفتان من هذا السلوك على المستوى غير مباشر، وقد يشكل في أحد جوانب هذا السلوك تعبيراً عن انزعاج مؤسسات الدولة العميقة في واشنطن للقاء ترامب بنظيره الروسي فلاديمير بوتين في قمة العشرين التي جرت مؤخراً في مدينة «أوساكا» اليابانية والخشية من تطور العلاقات بينهما بما يدفع ترامب لتقديم تنازلات في عدد من الملفات لروسيا يزعزع من هيمنة واشنطن على النظام الدولي ويقلص نفوذها.

على حين أن الصين التي تمهد لإطلاق أكبر مشروع اقتصادي دولي تحت مسمى «لحزام واحد طريق واحد» فهي قد تستعين ببعض الخطوط البحرية وواشنطن أرادت إيصال رسائل تهديدية تجاه الأخيرة قبل بدء المفاوضات التجارية بينهما نهاية الأسبوع الحالي.

تصريح مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون الذي وصف هذه الخطوة بأنها ممتازة يشير لمدى انخراط واشنطن في دفع بريطانيا للتصعيد تجاه سورية وإيران بشكل مخالف للقانون الدولي ومبادئه وبخاصة للمادة ٣٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٠ والذي ينص:

١– تتمتع جميع السفن والطائرات في المضائق المشار إليها في المادة ٣٧ بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق.

٢– المرور العابر هو أن تمارس وفقا لهذا الجزء حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد وهو العبور المتواصل السريع في المضيق بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة. غير أن تطلب تواصل العبور وسرعته لا يمنع المرور خلال المضيق لغرض الدخول إلى دولة مشاطئة للمضيق أو مغادرتها أو العودة منها، مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة.

استمرار بريطانيا باحتجاز الباخرة الإيرانية يقودنا نحو النقاط التالية:

أولاً: من الناحية الفقهية القانونية لا يمكن الاعتماد على مصطلحات مثل نشتبه أو نعتقد في احتجاز الباخرة، والجزم بالحكم دون معلومات موثقة لوجهة الباخرة مما يشير إلى الاعتماد على الاتهام السياسي لتبرير أي سلوك عدواني.

ثانياً: رغم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أن سلوكها هذا يشير إلى:

– استمرار بريطانيا بسياسة التبعية للتوجهات الأميركية رغم الفوضى السياسية التي تعاني منها داخلياً.

– هذا السلوك يظهر مدى عمق الخلافات بين دول القارة الأوروبية في التعامل مع إيران، إضافة لقضايا دولية أخرى.

– حادثة احتجاز الباخرة دفعت إسبانيا للمطالبة باسترداد سيادتها على مضيق جبل طارق، مما ينبئ بتصعيد وخلاف أوروبي أوروبي تبحث عنه واشنطن لتعميق نفوذها داخل القارة وإعادة احتوائها.

بطبيعة الحال هذا قد يهدد المصالح البريطانية في مضيق هرمز إن قررت إيران المعاملة بالمثل كما هددت على لسان عدد من مسؤوليها من خلال حجز السفن البريطانية أو المتعاملة معها، مما سيؤدي نحو المزيد من التصعيد في المنطقة. كما أن السلوك البريطاني تجاه سورية ولو كانت سورية ذريعة، هو تعبير عن رغبة الأخيرة وربما بعض الدول الأوروبية للضغط على سورية والعودة للعب دور في مشهدها السياسي عجزت هذه الدول عن ترجمته عسكرياً أو لاستعادة جزء من دورها المتقلص في النظام الدولي.

العراق يتابع حملة «إرادة النصر» بالتنسيق مع الجيش السوري

| وكالات

أطلقت قيادة العمليات المشتركة في العراق، أمس، المرحلة الثالثة من عملية «إرادة النصر»، بهدف القضاء على فلول تنظيم داعش الإرهابي، عند الحدود العراقية السورية، وأكدت أن العملية تتم بالتنسيق مع الجيش العربي السوري.

وأعلنت قيادة العمليات المشتركة، في بيان صحفي، وفق موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، إطلاق المرحلة الثالثة من عملية «إرادة النصر»، مؤكدة أن العملية تسير وفق الأهداف المرسومة بإشراف قيادة العمليات المشتركة.

وذكرت قيادة العمليات في البيان، أن القوات العسكرية ضمن قاطع عمليات صلاح الدين بدأت بالعملية من خمسة محاور، وعثرت ضمن قاطع فوج سوت على معمل تفخيخ يحتوى ١١ عبوة ضد الدروع و٤ صمامات هاون عيار ١٢٠ ملم و٥ كيلو غرامات من الكرات الحديدية مختلفة الأنواع، وقد تم تفجيرها تحت السيطرة دون حادث يذكر.

وأطلق الجيش العراقي الأحد الماضي عملية «إرادة النصر» لتطهير المناطق الواقعة بين محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار على الحدود العراقية السورية.

وقال المتحدث باسم القوات المشتركة العميد يحيى رسول، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: إن «العملية العسكرية تشمل المناطق الصحراوية الشاسعة في ثلاث محافظات هي صلاح الدين ونينوى والأنبار باتجاه الحدود السورية العراقية، والهدف من تلك العملية الكبرى، أننا لا نريد إعطاء أي فرصة أو مجال لما تبقى من فلول داعش لكي يقوم باستخدامها أو تكون مأوى له».

وأضاف: «نحن مستمرون بالتنسيق مع قطاعات الجيش السوري، وهذا أمر طبيعي جداً، هناك حدود مشتركة تربطنا والدولة السورية، لكن المهمة الرئيسية لنا أن نكمل العملية العسكرية ونستمر بعمليات التطهير والتي تنفذها قطاعاتنا في المناطق الصحراوية المحاذية للحدود السورية».

وتابع: «كما قلنا إن الهدف من العملية هو عدم السماح للعدو باستخدام تلك المناطق باعتبارها مناطق آمنة للتخطيط وانطلاق عناصره لتنفيذ العمليات الإرهابية باتجاه قواتنا أو داخل الأقاليم والمحافظات العراقية، أو باتجاه قطاعات الجيش العربي السوري».

وأوضح رسول: «لدينا معلومات استخباراتية وقمنا بالمتابعة ووضعنا في حساباتنا أن تشمل تلك العملية النوعية والواسعة ما تبقى من عصابات داعش الإرهابية المتواجدة في تلك المناطق».

حاول التغطية على دعمه للإرهاب بتسميتهم «مضطهدين»

أردوغان يواصل التباكي على المهجرين السوريين لابتزاز الغرب مالياً

| الوطن- وكالات

مرة جديدة، أطل أمس رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان برأسه، محاولاً ابتزاز الدول الغربية بقضية المهجرين السوريين الموجودين في بلاده، وادعى أن بلاده هي الأكثر تأثراً بالحرب في سورية، من دون أن يأتي على ذكر أنه كان سبباً رئيساً في تهجير الملايين من المواطنين السوريين بسبب دعمه للإرهاب.

ونقلت وكالة «الأناضول» للأنباء عن أردوغان قوله في كلمة ألقاها خلال مشاركته، في قمة «عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا»، التي اختتمت في العاصمة البوسنية سراييفو أمس: «الدول الأوروبية لا تستطيع التفاهم فيما بينها لتقاسم عشرات اللاجئين (المهجرين السوريين)، في حين تحتضن تركيا أكثر من ٤ ملايين لاجئ».

وفي محاولة جديدة لاستجداء الدول الغربية واستعطافها، زعم أردوغان أن بلاده أنفقت على المهجرين السوريين المقيمين داخل بلاده أكثر من ٣٧ مليار دولار، وساهمت في تخفيض الهجرة غير النظامية إلى القارة الأوروبية بنسبة ٩٩ بالمئة، من خلال التدابير التي اتخذتها.

وأشار إلى أن «الاتحاد الأوروبي تعهد بدفع ٦ مليارات يورو إلى تركيا لمساعدة اللاجئين السوريين (المهجرين)، لكن يؤسفني أن أقول إن أنقرة لم تستلم سوى ٢,٥ مليار يورو من هذا المبلغ».

ومنذ بداية الأزمة السورية قدم النظام التركي دعماً للتنظيمات إرهابية والميليشيات مسلحة، ما أدى إلى تهجير الكثير من المواطنين السوريين.

ويسعى أردوغان لابتزاز الدول الغربية في قضية المهجرين السوريين عبر السماح لهم بالتدفق إلى تلك الدول أو تقديمها له مليارات الدولارات لوقف هذا التدفق.

وأول من أمس نقلت «الأناضول» عن أردوغان قوله في كلمة له خلال زيارة لقيادة وحدة الدعم الوطنية التركية، ضمن قوات حفظ السلام الأوروبية، بقاعدة «بوتمير» العسكرية، في سراييفو: «إذا ساد عدم الاستقرار في البلقان والشرق الأوسط، وصارع الناس الجوع والقحط في إفريقيا، فإن تركيا ستتعرض بشكل أو بآخر لتأثيرات سلبية».

وفي محاولة منه للتغطية على دعمه للإرهاب حرف أردوغان مصطلح المهجرين السوريين واستبداله بكلمة «مضطهدين»، وزعم أن بلاده هي الأكثر تأثرًا بالحرب السورية المستمرة منذ ٨ أعوام، وكانت أول باب طرقه ٣,٦ ملايين «مضطهد» للنجاة بأرواحهم.

وأشار إلى أن العراقيين أيضاً لجؤوا إلى تركيا إثر احتلال تنظيم داعش الإرهابي بعض مدن بلادهم.

وأضاف: «حماة بعض التنظيمات الإرهابية في القاملشي والخونة الفارون من بلادنا، وصل بهم الأمر إلى درجة الزعم بأننا نحمي تنظيم داعش الإرهابي» في إشارة إلى الميليشيات الكردية التي يعتبرها النظام التركي تنظيمات إرهابية.

وزعم أنه «خلال السنوات الـ١٥٠ الماضية، استقبلنا عشرات الملايين من أبناء جلدتنا وأشقائنا، ولا يمكن أن نهنأ دون إرساء السلام في أفغانستان والعراق وسورية».

جاءت تصريحات أردوغان، في وقت أصدرت فيه مديريّة أمن إسطنبول قراراً جديداً بشأن السوريين المقيمين في الولاية، والمنضوين تحت ما يسمى «الحماية المؤقتة»، يقضي بإرسال كل من ينخرط منهم في مشاكل وجرائم إلى شعبة الأجانب في مديريّة الهجرة.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن صحيفة «خبر ترك» أن نائب مدير أمنيّات إسطنبول أردان بورصلي، أصدر إلى جميع الوحدات الرسمية تعليمات جديدة بحق السوريين الحاملين لبطاقة «الحماية المؤقتة».

وينصّ القرار ضرورة إرسال السوريين، حتى وإن كان حاملاً لبطاقة الحماية المؤقتة، في حال انخراطهم بجريمة ما دون التفريق في طبيعة الجريمة الواقعة، إلى مديرية الهجرة، وذلك فور الانتهاء من إجراءاتهم الأمنية.

وجاء في نص القرار: «أيّا كانت طبيعة الجريمة، حتى وإن كانوا من حاملي بطاقة الحماية المؤقتة، فإن السوريين الذين يثبت انخراطهم في جرائم تضر بالأمن والنظام العام، وتزعزع الاستقرار الاجتماعي، يجب إرسال ملفّاتهم قبيل إطلاق سراحهم إلى شعبة الأجانب في دائرة الهجرة، وانتظار التقييمات والنتائج التي ستصدر عنها».

بموازاة ذلك، نفى معلم سوري مختص بشؤون التعليم في تركيا يدعى أحمد جميل نبهان كل ما أشيع وتم نشره على صفحات التواصل الاجتماعي من زيادة لرواتب المعلمين السوريين في تركيا اعتباراً من شهر تموز الجاري، وادعاء مروجيها أن مصدر الرسالة التي اعتمدوا عليها لتمرير الشائعة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» وقال بحسب مواقع معارضة: «هو مجرد كلام».

لاجئون سوريون في أزمير غرب تركيا (رويترز – أرشيف)

أجبرت الموظفين على دفع «تبرعات» لتعويض الفلاحين

اتهامات لـ«قسد» بسرقة ١٠٠ مليون دولار سلمها لها النظام السعودي

| الوطن- وكالات

ترددت أنباء عن أن النظام السعودي سلم ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» ١٠٠ مليون دولار لتعويض الفلاحين المتضررين من الحرائق، إلا أن المليشيا سرقت المبلغ، وأجبرت الموظفين على دفع ما سمته «تبرعات» لتعويض هؤلاء الفلاحين.

وفي خطوة لاقت ردود فعل غاضبة من قبل سكان المناطق الشرقية الواقعة تحت سيطرة ميليشيا «قسد»، أعلنت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، أنها ستعوض المتضررين من جراء حرائق المحاصيل الزراعية من خلال جمع التبرعات، بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وقالت «الإدارة الذاتية» عقب اجتماع مع ما تسمى «المجالس التنفيذية للإدارات الذاتية المدنية في شمال وشرق سورية»، في بيان نُشر على صفحتها الرسمية في «فيسبوك»: إن «مصدر التعويض سيكون عبر تبرع موظفي «الإدارة الذاتية» بشكل طوعي بمبلغ وقدره ١٠٠٠ ليرة سورية من رواتبهم»!

وبحسب المواقع، كانت أكثر فئة عبّرت عن غضبها إزاء هذا القرار، هي فئة الموظفين، التي اعتبرت أن هذا القرار سيكون «إجبارياً» وليس تطوعياً، إذ قال أحدهم في تعليق على منشور «الإدارة الذاتية»: «قرار خاطئ ومجحف وغير واقعي، لكون أغلبية الموظفين هم أيضاً فلاحون واحترقت أراضيهم».

وأثار هذا القرار أيضاً، وفق المواقع، العديد من التساؤلات حول الأموال التي حصلت عليها «الإدارة الذاتية» مؤخراً من النظام السعودي، إذ قال أحد المتابعين لمنشور «الإدارة الذاتية» في تعليق له: «يا إدارتنا الذاتية ألم يقم ابن سلمان (ولي العهد السعودي محمد بن سلمان) قبل نحو شهر بدفع مبلغ وقدره ١٠٠ مليون دولار لتعويض المزارعين؟ ألم يدفع لكم؟ أكده أناس مقربون من الإدارة الذاتية.. نعم إذاً لماذا سيؤخذ من الموظف المعتر مبلغ الألف ليرة علماً أنني لست موظفاً.. أرجوكم يا إدارتنا الذاتية جاوبوني؟».

وكانت صفحة «شرق الفرات نيوز» على «فيسبوك» نقلت عن شيخ عشيرة العكيدات «سليمان الخلف» تأكيده أن وزير الدولة في النظام السعودي ثامر السبهان وخلال لقائه به قال: إنهم سلموا «الإدارة الذاتية» وميليشيا «قسد» ١٠٠ مليون دولار لتعويض الفلاحين المتضررين من الحرائق وأبناء العشائر العربية في الرقة ودير الزور ومناطق من الحسكة، وأضاف الخلف قائلاً: «ونحن بدورنا طلبنا من أبناء عشيرتنا تقديم لائحة بأسماء المتضررين ليتم تعويضهم بأقرب فرصة».

وتعليقاً على تلك التطورات في مناطق سيطرة «قسد»، قال المتحدث الرسمي باسم ما يسمى «مجلس القبائل والعشائر السورية» مضر الأسعد في تصريح نقلته المواقع: «إن ما يجري في منطقة الجزيرة والفرات ومنبج، وهي المناطق التي تقع تحت سيطرة ميليشيا «قسد» عنوانها الفوضى والنهب والفساد، بسبب الذين يديرون الأمور الإدارية والمالية والعسكرية والأمنية، والذين عاثوا فساداً في المنطقة بسبب عدم وجود سلطة يمكن أن تراقب أعمالهم أو قوانين تحكم مسار عملهم». وكان السبهان زار مؤخراً بشكل غير شرعي مع مسؤولين أميركيين مناطق في شرق سورية، وتحدثت تقارير عن تقديمه مغريات مالية لشيوخ العشائر ووعدهم بدفع مبلغ خمسين مليون دولار لتنمية المناطق العربية على ضفة نهر الفرات اليسرى.

الحرائق التهمت مساحات شاسعة من حقول القمح والشعير في الحسكة خلال الفترة الماضية (عن الانترنت)

الميليشيا تُهرّب عوائل داعش من «الهول» إلى مناطق يحتلها النظام التركي

| الوطن - وكالات

في الوقت الذي واصلت فيه، أمس، «قوات سورية الديمقراطية– قسد» بدعم من مروحيات «التحالف الدولي» شن حملات المداهمة في مناطق سيطرتها بحجة البحث عن منتمين وتابعين لتنظيم داعش الإرهابي، استمرت عمليات تهريب عوائل التنظيم من «مخيم الهول» إلى المناطق يحتلها النظام التركي والميليشيات المسلحة التابعة له.

وبتغطية من مروحيات تابعة لـ«التحالف الدولي» المزعوم شنت «قسد» ليلة الإثنين الثلاثاء، حملة مداهمات واعتقالات في منطقة الحريجية بريف دير الزور، وقامت باعتقال نحو ١٢ شخصاً بتهمة الانتماء للتنظيم.

يأتي تواصل عمليات الدهم والاعتقالات التي تقوم بها «قسد» بالترافق مع حالة رفض شعبية واسعة، تواجهها الميليشيا، حيث خرجت قبل أسابيع عشرات التظاهرات في دير الزور والحسكة احتجاجاً على سياساتها وسوء الأوضاع المعيشية وسوء المعاملة والانفلات الأمني، و«التجنيد الإجباري» والاعتقالات التعسفية.

من جهة ثانية، نقل «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض عن ما سماها «مصادر موثوقة»، أن عمليات التهريب تتواصل من «مخيم الهول» الواقع في مناطق سيطرة «قسد» بأقصى جنوب شرق محافظة الحسكة، لافتاً إلى أنه يتم تهريب نساء وأطفال من عوائل تنظيم داعش إلى مناطق سيطرة الميليشيات المسلحة التابعة للنظام التركي مقابل مبالغ مادية طائلة عن طريق شبكات للتهريب.

وذكرت المصادر، أن المبالغ المادية تتفاوت بين الأشخاص السوريين والعرب والأجانب، حيث يجري تهريب عوائل التنظيم ذوي الجنسيات الأجنبية مقابل مبالغ مادية تبدأ من ٥٠٠٠ دولار أميركي للشخص الواحد، في حين يجري تهريب عوائل التنظيم ذوي الجنسية السورية مقابل مادي يبدأ من ٥٠٠ دولار أميركي ويصل إلى ٢٥٠٠ دولار.

المصادر ذاتها أكدت تورط جهات كثيرة داخل المخيم بعمليات التهريب، منها «شخصيات عسكرية تابعة للاستخبارات المتواجدة هناك»، فضلاً عن «بعض الطواقم طبية الناشطة في المخيم»، إضافة إلى مجموعات أخرى وذلك مقابل مبالغ مالية طائلة، في الوقت الذي يشهد فيه المخيم حالة من الفوضى بين الحين والأخرى.

وفي سياق متصل، ذكر «المرصد» المعارض، أن شخصاً من قرية ابريهه فارق الحياة داخل معتقلات «قسد»، بعد أن كانت «قسد» اعتقلته قبل نحو ٨ أشهر بتهمة انتمائه إلى تنظيم داعش.

ولفت إلى أن المواطن فارق الحياة نتيجة التعذيب وتردي وضعه الصحي في سجن بلدة الصور بريف دير الزور الشمالي، حيث يعاني سجن بلدة الصور من ازدحام شديد، مشيراً إلى أن السجن شهد قبل ٣ أشهر استعصاء للسجناء احتجاجاً على الازدحام الشديد وسوء الخدمات وعدم توفير الرعاية الطبية، فقامت «قسد» بنقل بعضهم إلى أحد سجونها في مدينة القامشلي.

جاءت تلك التطورات مع تواصل حالة الفلتان الأمني في مناطق سيطرة «قسد»، إذ أدى انفجار عبوتين ناسفتين إلى إلحاق أضرار مادية في ريف دير الزور الشرقي. وبحسب وكالة «هاوار» الكردية للأنباء، فقد انفجرت العبوة الأولى، بالقرب من مستوصف قرية الحوايج، فيما انفجرت أخرى بالقرب من بلدية الطيانة في ريف دير الزور الشرقي شمال شرق البلاد، وأسفر الانفجاران عن أضرار مادية في الممتلكات العامة والخاصة.

على صعيد متصل، ذكر نشطاء، وفق مواقع إلكترونية معارضة، أن الطفل عثمان عواد النبوت توفي نتيجة دهسه من قبل سيارة مسرعة تابعة لـ«قسد» على الطريق العام بالقرب من قناة الري في مدينة الشحيل بريف دير الزور، فيما أصيب شقيقه بجروح جراء ذلك.

في غضون ذلك، ذكر مصدر من ميليشيا «الأسايش» الذراع الأمني لـ«قسد»، أن عبوة ناسفة انفجرت بسيارة عسكرية تابعة لما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع لـ«قسد» على الطريق الواصل لمنطقة «صباح الخير» بمحافظة دير الزور، ما أدى لإصابة مسلحين بجروح خطيرة، وفق مواقع إلكترونية معارضة، في وقت أصيب ٤ مسلحين مما يسمى «الدفاع الذاتي» التابع لـ«قسد» جراء انفجار عبوة ناسفة بسيارة تابعة لهم في حويجة البصيرة بريف دير الزور الشرقي.